# تقارض الصيغ الصرفيَّة في المشتقَّات
## دراسة دلالية لصيغتي (مُفْتَعِل) و(فَاعِل)
# Parallelism of morphological forms in derivatives. A semantic study of the forms (faqatil) and (fa'il)

إعداد
**غالية سعيد عبدالله القحطانى**
قسم اللغويات ،كلية العلوم الإنسانية ،جامعة الملك خالد ،المملكة العربية السعودية

**المستخلص :**
يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على لفظ (التقارض) ، والذي لم يكن متداولًا بين علماء العربية القدماء كغيره مما اصطلحوا عليه، ولا موضوعًا من مباحث اللغة، إذ كان المقرر لديهم أن من الألفاظ ما يقع بعضها مكان بعض؛ ومن ثَمَّ يُعطى اللفظ حكم غيره، دون أن يطلقوا عليه اسمًا واضح المعالم، إلى أن جاء ابن هشام وعقد له بابًا في مغني اللبيب، وحصره في أمثلة، لكنه لم يُعن هو ولا غيره من اللغويين بالجوانب الدلالية لمسائل التقارض وما ينطوي عليها من معانٍ ذات ارتباط وثيق بالواقع التي قيلت فيه.
لذا جاء ت هذه الدراسة المتعمقة للكشف عن تقارض الصيغ الرفية في المشتقات من حيث الدلالة، وقد اخترت صيغتي (مُفْتَعِل) و(فَاعِل) نموذجان مثاليان لتطبيق الدراسة عليهما، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج جاء من أهمها :
أن المعول في التمييز بين الصيغ المتقارضة لاسمي الفاعل والمفعول وبين اسمي الزمان والمكان، هو النظر دلالتهما مما هي عليه، أو بالنظر إلى لحظة الأصل وتاريخها، أو في اللحظة والواقع اللغوي التي قيلت فيها.

**الكلمات المفتاحية** : تقارض الصيغ الصرفيَّة ، دراسة دلالية ، مُفْتَعِل ، فَاعِل .

# Parallelism of morphological forms in derivatives. A semantic study of the forms (faqatil) and (fa'il)

**Abstract :**

This research aims to shed light on the word “reciprocity,” which was not as common among ancient Arabic scholars as other terminology, nor was it a topic in language studies, as it was decided by them that some words take place of each other. Then the word was given the same ruling as something else, without giving it a clear name, until Ibn Hisham came and created a chapter for it in Mughni al-Labib, and limited it to examples, but neither he nor other linguists were concerned with the semantic aspects of borrowing issues and the related meanings they entail. Close to the reality in which it was said.

Therefore, this in-depth study came to reveal the similarity of the verbal forms in derivatives in terms of meaning. I chose the forms (muftaqal) and (fa’il) as two ideal models to apply the study to. The study reached many results, the most important of which are :

The basis for distinguishing between the corresponding forms of the nouns of the subject and the object, and between the nouns of time and place, is to consider their significance from what they are, or by looking at the moment of origin and its history, or at the moment and the linguistic reality in which it was said.

**Keywords**: contrast of morphological forms, semantic study, subject, subject.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ، ثم أما بعد ،،،

فلم يكن لفظ (التقارض) متداولًا بين علماء العربية القدماء كغيره مما اصطلحوا عليه، ولا موضوعًا من مباحث اللغة، إذ كان المقرر لديهم أن من الألفاظ ما يقع بعضها مكان بعض؛ ومن ثَمَّ يُعطى اللفظ حكم غيره، دون أن يطلقوا عليه اسمًا واضح المعالم، إلى أن جاء ابن هشام وعقد له بابًا في مغني اللبيب، وحصره في أمثلة، وعلى أهمية ما جمعه من مسائل التقارض، لم يُعن هو ولا غيره من اللغويين بالجوانب الدلالية لمسائل التقارض وما ينطوي عليها من معانٍ ذات ارتباط وثيق بالواقع التي قيلت فيه.

لذا، حاولتُ قبل الشروع في هذا البحث رصد كل ما يتصل بفكرته، إذ وقفتُ على دراسةٍ معنونة بـــ(التقارض في الصرف: أبعادًا صرفية وملامح دلالية)، حيث استعرض فيها الباحث المسائل الصرفية والاشتقاقية ملقيًا العناية في الجانب الدلالي منها، ولكن لا يغني ذلك عن دراسة الصيغ الصرفية والمشتقات بما يتصل ويتمظهر من خلال واقعها دلاليًّا.

وعلى أهمية ما بحثه من مسائل التقارض لم يُعن هو أو غيره من الباحثين أو النحويين بالجوانب الدلالية وبجانب المعنى في دراسته لهذه الظاهرة، وأن يربط بسياقاته، وأن يتوسعوا فيها إلى ما يشمل دراسته وتوظيفه بنظريات اهتمت بالمعنى والدلالة.

فلما تبيَّن لي أن دراسة التقارض لم تعرف طريقها إلى المجال الصرفي من جانبٍ دلالي ذات ارتباط بكل ما يتطلَّبه القول من معنى، عقدت العزم على استدعائها في قراءة غير مسبوقة –على حدِّ علمي- للأبنية الصرفية وما تنطوي عليه من دلالات تحت عنوان: التقارض في الأبنية الصرفية: دراسة دلالية في المشتقات، وفي صيغتي (مَفْتَعل) و(فَاعِل) نموذجان مثاليان لتطبيق الدراسة عليهما.

فاقتضت طبيعة البحث أن تقع في مقدمة وإطارين: الإطار الأول: النظري، تضمَّن: مفهوم التقارض في اللغة والاصطلاح، وعلاقة التقارض بالمصطلحات اللغوية الأخرى، وموقع التقارض عند العلماء العرب قديمًا وحديثًا وموقفهم تجاهه، وصور منه في الأبنية الصرفية في الدراسات السابقة التي تناولتها دلاليًّا. والإطار الثاني: في المعالجة التطبيقية، وهي إجراء التطبيق على مسائل من التقارض في الصرف، وفيما وقع بين الأبنية والصيغ الصرفية من تقارض في المشتقات ودراسته دراسةً دلالية، ونموذجا (مفتعل) و(فاعل) خير ما نتمثَّل بهما لتطبيق الدراسة عليهما. ثم خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة.

### أولًا: مفهوم التقارض في اللغة والاصطلاح

معنى التقارض لغةً كما في الصحاح: "والقرض ما تعطيه من المال لتقضاه.. واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني، واقترضت منه: أي أخذت منه القرض"[1]، وفي مختار الصحاح:

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، (1990)، 2/ 1102.

قارضه قراضاً أي دفع إليه مالاً ليتجر فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطا والوضعية من المال[1].
وكأن صاحب المال قد قطع من ماله وأعطاه لصاحبه مقارضة ليتجر فيه. وفي لسان العرب: "هم يتقارضون الثناء بينهم"[2].
يقول ابن فارس: "والقرض ما تعطيه غيرك من مال لِيُقضاه... وهما يتقارضان الثناء، إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه"[3].
وقد وردت الكلمة في التنزيل الكريم في سبع آيات كريمة تدور حول القرض الحسن لنيل الأجر والمثوبة من العلي القدير، إلا آية واحدة وردت بمعنى البعد والترك في سورة الكهف (تقرضهم) أي تتركهم الشمس وهو في فجوة من الكهف[4].

وفي الشعر العربي[5] وردت بمعنى تقارض الرجلين الثناء في الخير والشر أي يتجازيان، ومن قول الشاعر:
يتَقارَضُون إذا التَقَوْا في مَوْطِنٍ نَظَراً يُزِيلُ مَواطِئَ الأَقْدامِ[6].
ويقول الكميت:
يُتَقَارَضُ الحسنُ الجميلُ من التآلفُ والتَّزَاوُر[7].
ويقال: قَرَّظَ فلانٌ فلَانًا، وهما يتقارظانِ المدحَ إذا مدحَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا صاحبهُ، ومثْلُهُ: هما يتقارَضانِ بالضَّاد، وَقد قَرَّضَهُ إذا مَدَحَهُ أَو ذمَّهُ، فالتقارظ فِي المدحِ والخيرِ خَاصَّة، والتَّقارُضُ فِي الخيرِ والشَّرِّ[8].
فنلاحظ فيما ورد سابقًا في المعاجم العربية قد يرد التقارض في مفهومه بمعنى العطاء والأخذ، وفي الشعر العربي بمعنى المجازاة، وفي القرآن الكريم بمعنى المجاوزة، في الشعر العربي ترد في سياق المدح أو الذم؛ فمفهوم التقارض يتعلق مجيئه في سياقه الذي يرد فيه.
وأما التقارض في الاصطلاح، فمن المقرر لدى علماء اللغة أن من الألفاظ ما يقع بعضها مكان بعض؛ ومن ثَمَّ يُعطى اللفظ حكم غيره. إذ قال ابن هشام: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام"[9].
فلم يظهر مصطلح التقارض عند أحد قبل الزمخشري بهذا المفهوم، وهذا لا يعني أن من جاء قبل الزمخشري لم يكن يدرك معنى التقارض، لكن يبدو أن اللغويين القدماء كانوا يهتمون بذكر الأمثلة والشواهد عن العرب ولا يشغلهم البحث عن المصطلحات، لكن المعنى كان واضحًا في أذهانهم والدليل على ذلك ما ذكره سيبويه وغيره ممن سبقوا الزمخشري من نصوص فيها تقارض وإن لم ينصُّوا على مصطلح التقارض.

---

(1) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت)، ص 261.
(2) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، مادة قرض.
(3) مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، (1986)، 2/ 748.
(4) وردت لفظة التقارض في آيات القرآن الكريم في مواضع، وهي: (245) البقرة، (12) المائدة، (17) الكهف، (11) و(18) الحديد، (17) التغابن، (20) المزمل، انظر: المستنير في تخريج القراءات المتواترة، محمد سالم محسن، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
(5) لسان العرب، السابق، مادة قرض.
(6) اللغة: المُقارَضةُ تكون في العمل السَّيِّئ والقَوْلِ السَّيِّئِ يَقْصِدُ به الإنسانُ صاحِبَهُ، والمراد هنا تَلَاحُظَ الأعداءِ. أَي: نظر بَعضهم إِلَى بعضٍ بالعداوة والبغضاء. ينظر: اللسان، زلق، قرض. وتأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ١٧١.
(7) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، (2000م)، ١/ ٢٣٩.
(8) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (٢٠٠١م)، 8/ 268.
(9) المغني، مرجع سابق، 2/ 201.

وقد تناول الزمخشري معنى التقارض، حينما قال: "واعلم أن (إلا) و (غيرً) يتقارضان ما لكل واحد منهما"[1]. وعقَّب ابن يعيش على كلام الزمخشري وبيَّن مفهوم التقارض الاصطلاحي، إذ قال: "معنى التقارض: أن كل واحد منهما (أي اللفظين) يستعير من الآخر حكما هو أخص به"[2].

وقد قيل في معنى التقارض: أن تتبادل الكلمتان حكمًا خاصا بهما؛ بمعنى أن تعطي كل منهما الأخرى حكمًا مساويًا لما أخذته منها، أو أن يتبادل لفظان أهم صفاتهما أو عملهما، ويجري كل منهما مجرى الآخر، أو أن يجري أحد اللفظين مجرى الآخر في إعماله أو إهماله والعكس صحيح[3].

أما التقارض الاصطلاحي في مجال الدراسات اللغوية فهو أن تُعطي كلمة حكمًا يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تُعطي الكلمة الأخرى حكما يختص بها إلى الأولى لتعامل معاملتها أيضًا. وبعبارة أخرى، الاقتراض النحوي هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي كل كلمة الحكم الذي يختص بها إلى الكلمة الأخرى، سواء أكانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلًا أم حرفًا[4].

ويظهر من مفهوم التقارض في معناه الاصطلاحي هو إعطاء حكم كلمة إلى أخرى بحيث تتعامل هي الأخرى معاملة الأولى في أحكامها.

## ثانيًا: موقع التقارض عند علماء العرب قديما وحديثًا وموقفهم منه

لم يكن لفظ (التقارض) متداولًا بين علماء العربية كغيره مما اصطلحوا عليه، ولا موضوعًا من مباحث اللغة، وليس له في اصطلاحهم حد يعرف به مباشرةً على غرار ما يفعلونه مع المصطلحات، إلا أن مفهومه مأخوذ من مدلول الكلمة في اللغة، وفي سياق تحليلهم للأمثلة المعروضة عليهم من دون التطرق إليه مباشرة، كما نرى ملامح ذلك عند الزمخشري، حينما ذكر أن ما بين (إلا) و (غير) من تقارض، إذ يقول: "واعلم أن (إلا) و (غيرًا) يتقارضان ما لكلِّ واحد منهما"[5]، أي: "أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به"[6].

فلم يظهر مصطلح التقارض عند أحد قبل الزمخشري بهذا المفهوم، وهذا لا يعني أن من جاء قبل الزمخشري لم يكن يدرك معنى التقارض ، لكن يبدو أن اللغويين القدماء كانوا يهتمون بذكر الأمثلة والشواهد عن العرب ولا يشغلهم البحث عن المصطلحات، لكن المعنى كان واضحًا في أذهانهم، بدليل ما ذكره سيبويه وغيره ممن سبقوا الزمخشري من نصوص فيها تقارض وإن لم ينصوا على مصطلح التقارض أو مفهومه. وإن كانوا تناولهم له من بين مؤلفاتهم فيما يعرف بالتضمين، والتعاقب، وغيره. وسنتناوله في المسألة التالية في المصطلحات المستعملة والمترادفة لكلمة الاقتراض.

لكن التقارض استُعمل بوصفه مصطلحًا لغويًّا عندما جاء ابن هشام وعقد له بابًا في مغني اللبيب، حينما قال: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام"[7]؛ إذ جمع مسائل التقارض في موضع واحد، وحصرها في عشرة أمثلة[8]، هي:

1. إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها.
2. إعطاء (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال.
3. إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال.

---

(1) ينظر: المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، (د.ت)، ص 70.
(2) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 2/ 88.
(3) وسائل التوفيق بين القاعدة والتطبيق، عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة:2015/9/21 ميلادي - 1436/12/7 هجري، ص 3. مسترجع من: https://cutt.us/hMyR4
(4) ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 58/ 234.
(5) ينظر: المفصل، للزمخشري، مرجع سابق، ص 70.
(6) شرح المفصل، مرجع سابق، 88/2.
(7) مغني اللبيب، لابن هشام، بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، 2/ 201.
(8) مغني اللبيب، السابق، 2/ 201- 210.

4. إعطاء (إذا) حكم (متى) في عمل الجزم بها.
5. إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب.
6. إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال.
7. إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل.
8. إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه.
9. إعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب، وإعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر. أي تقارض الصفة المشبهة واسم الفاعل في حكم النصب والجر فيما بينهما.
10. إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء (أفعل) التفضيل حكم (أفعل) في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر. أي التقارض في التصغير ورفع الظاهر فيما بينهما.

وقد تناولوا التقارض في مسائل متفرقة في غير ذلك، خصوصًا فيما ورد في بابي حروف الجر وعطف النسق، وسمَّوه اللغويون بالتعاقب؛ أي وقوع حرف مكان آخر أو في موضعه أو أنه ورد بمعناه أو بمرادفته أو بتعاقبه، كما نجده عن الخليل وابن هشام نفسه[1].

ويبقى مصطلح التقارب مصطلحًا يأتي على صور وصيغ تتداخل فيما بينها خصوصًا في المسائل النحوية وفي الأدوات منها خاصة. وسيأتي الحديث عنها في المسألة التالية.

ثالثًا: علاقة التقارض بالمصطلحات اللغوية الأخرى :

ترادف مصطلح التقارض مع مصطلحات أخرى عند اللغويين، وورد على وجوه كثيرة، فمن المصطلحات التي وردت في سياق مفهوم التقارض أو في معناه، في التالي:

**التعاقب**: قيل: "التعاقب والتقارض كلاهما بمعنى التخالف بين الألفاظ، والسلف في الأحكام، بيد أن الأول –على كثرة استعماله- لم يكن يطلق إلى على ما وقع من ذلك في حروف الجر، ثم حروف النسق، والآخر –على قلة استعماله- كان أعم منه، وأدخل في أبواب النحو"[2].

**التضمين:** نبه ابن جني إلى هذه الظاهرة التي يستعمل فيها الحرف مكان آخر تحت اسم (التضمين)[3]، واعتبار وقوع بعض حروف الجر موقع بعض، نوعا آخر من التقارض، ومثل لها بأمثلة منها أن (إلى) تكون بمعنى (مع) كما في قوله تعالى: (من أنصاري إلى الله)، أي مع الله، و(في) تكون بمعنى (على) كما في قوله تعالى: (ولأصلبنكم في جذوع النخل)، أي عليها.

وقد وضع ابن جني لهذا الاستعمال رسمًا يعمل عليه وهو أنه إذا كان الفعل بمعنى فعل آخر، وكان أحد الفعلين يتعدى بحرف، والآخر يتعدى بحرف آخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى الآخر[4]، وهو ما يُعرف بالتضمين.

**التعريب**: وهو نقل اللفظ من العجمة إلى العربية أو هو صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية[5]، وهو يطلق على العملية التي تجري على الكلمات الأعجمية حين يدخلها العرب إلى لغتهم فيطوعونها لمناهجهم، كما قال الجوهري: من أن "التعريب هو أن تتكلم العرب

---

(1) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، (1985)، ص 289، 290، 293. ومغني اللبيب، مرجع سابق، 1/ 146. والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، (1992م)، ص 252.

(2) ظاهرة التقارض: أبعاد صرفية وملامح دلالية، طاهر عبد الحي شبانة، مجلة كلية الآداب بجامعة المنصورة، م1(ع40)، (2006م)، 53- 118، ص 66.

(3) الخصائص، أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي- بيروت، 2/ 306.

(4) السابق، 2/ 308.

(5) المعجم الوسيط، ط3، (عرب).

بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها"[1]، وقد خصَّت به عملية النقل التي حدثت في عصر الاحتجاج، إذ أُطلق في هذا العصر على عملية ترجمة العلوم والتأليف فيها باللغة العربية، وعُدَّت بهذا المعنى مظهرًا من مظاهر الحضارة العربية في أوج ازدهارها، ثم أصبح مطلبًا حضاريًّا في هذا العصر.

**المعرب**: اصطلاح خصوا به اللفظ الذي دخل العربية في عصر الاحتجاج متغيرًا بتأثير أساليبها فهو ما استعملته العرب من الألفاظ لمعان في غير لغتها، بحيث يصبح عربيًّا إذ يدخل في اللغة العربية ويشتق منه ويدخل في الميزان الصرفي والصيغ العربية[2]، وقد ألف في المعرب والدخيل كثير من العلماء، منهم الثعالبي في كتابه: فقه اللغة، وأبو منصور الجواليقي ألف: المعرب من الكلام الأعجمي، وكذا شفاء الغليل فيما ورد في كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجي، والمزهر للسيوطي.

**الدخيل**: مصطلح خصوا به اللفظ الذي دخل العربية من غيرها بحالة من دون تغيير[3]، وخصوا به ما استعمله فصحاء العرب في عصر الاحتجاج، إذ الأصل فيه أن يُطلق على كل كلمة أعجمية دخلت العربية سواء خضعت على طريقة العرب أو لم تخضع فهو أعم من المعرب، وسواء أكان ذلك في عصر الاحتجاج أم أكان بعده، ولذلك ألف الخفاجي مؤلفًا في الدخيل بعنوان: (شفاء الغليل فيما ورد في كلام العرب من الدخيل) فشمل المعرب والمولد.

**المولد**: مصطلح يطلق على كل ما استعمله المولدون من ألفاظ أعجمية لم يعرفها فصحاء العرب، ويطلق عليه الأعجمي المولد، ويطلق على اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب، والمولد ثلاثة أقسام عربي الأصل جرى فيه المولدون على أقيسة كلام العرب، وقسم عربي الأصل خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب[4]، وقسم أعجمي الأصل، وحكمه حكم المعرب إن جرى على طريقة المعرب[5]، وهذا النوع هو الذي يأتي على وفقهِ مصطلح الاقتراض.

ومن الجدير بالإشارة إليه، أن مصطلح التقارض بخلاف لمصطلح الاقتراض، إذ إن الاقتراض يقع فيه القرض من طرفٍ واحد، وأكثر ما يكون بسبب لغة بأخرى[6].

ومما لا شك فيه، أن مفاهيم التقارض ومصطلحاته ومسائله لا تنحصر فيما عرضناه، بل توسعت مسائله عند اللغويين، وأضافوا إليها خصوصًا فيما يدور في بابي حروف الجر وعطف النسق، وقد استعمل الخليل كما ذكرنا عن لفظة التقارض، لفظ (التحول) و(الموضع) في كتابه الجمل[7]، إلى غير ما استعمله ابن هشام كذلك تحت مفهومه للتقارض[8].

رابعًا: التقارض في البنية الصرفية :

لم تعكف الدراسات المعاصرة على دراسة التقارض دراسةً متخصصة مرادًا به المعنى الدلالي، بل تناولوه في معناه الصرفي في بنيته التي وردت كما هي عليه؛ فمثلًا حينما تأتي ظاهرة التقارض في بعض الصيغ الصرفية على معنى اسم الفاعل فتكمن دراسته الدلالية على الوزن الصرفي له؛ إذ يعني أن (فعيل) جاءت على معنى فاعل كـ (قدير) بمعنى قادر، كحليف وخليط ورفيق ونديم وحسيب وعنيد. وجاءت صيغة (فعيل) على معنى اسم المفعول أيضًا، كجريح وأسير وطريح، وهكذا دواليك،

---

(1) الصحاح، مرجع سابق، (عرب).
(2) عوامل التطور اللغوي، أحمد عبد الرحمن حماد، دار الأندلس، (1983م) ص 85.
(3) التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد المنعم عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، (1981م)، ص 69.
(4) المزهر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، (د.ت)، 1/ 310.
(5) التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، مرجع سابق، ص 266.
(6) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط8، (2003م)، ص 97.
(7) الجمل، مرجع سابق، ص 298، 290، 293.
(8) مغني اللبيب، مرجع سابق، 1/ 146.

فقد أفاض الصرفيون في شرح الظاهرة بما يسمونه المعاني الصرفية أو ما أسميه التقارض الصرفي في مبانيها الصرفية، ومنها الصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كطاهر والمفعول كموجود (صفة من صفات الله) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق، فالصفة المشبهة اقترضت الصيغة وأعطتها معنى يختلف عن معنى الصيغة الأصلي، إذ إن المعنى يفرق بين كل واحدة من الصفات وبين الأخرويات إذا اتفقت الصيغة في أي اثنين منها[1].

وبلا شك أن التقارض في الصيغ الصرفية يؤدي دوراً كبيرا في تطور اللغة، لأن مفردات اللغة ذات الصيغ الاشتقاقية هي العناصر القابلة للتحول والتطور في اللغة، فتطور اللغة يأتي عن طريق هذه المفردات تعريبًا أو توليداً أو ارتجالاً أو ترجمة، ولا يأتي عن طريق إضافة حروف أو ظروف أو ضمائر جديدة إلى اللغة[2].

ولكن من الجانب الآخر، تناولت بعض الدراسات الصرفية[3] معالجة بعض قضايا الأبنية الصرفية في سياق دلالي، إذ استعرضت عددًا من الأوزان، ودرسته دلاليًّا، منه:

1. **فَعولة: مثل ركوبة، حلوبة.**

فإذا قلنا: هذه ركوبة، وتلك محلوبة، فالمعنى: هذه مركوبة، وتلك محلوبة.

2. **فِعْل: مثل نِسْي، حِبّ.**

ويتضح المعنى إذا قلنا: هذا نِسْي، وذلك حِبّ، والمعنى: هذا منسي، وذلك محبوب.

وقد يرد صيغة (فاعل) مقصودًا به (اسم المفعول) قليلًا، كقوله تعالى: (فهو في عيشة راضية) (الحاقة: 21)، أي: مرضية، وكقول الشاعر:

دَعِ الْمَكارِمَ لا ترحل لبُغْيَتها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي[4].

أي: المطعوم المكسيّ.

وأيضًا قد يرد صيغة (فعيل) مقصودًا به (فاعل)، كقدير بمعنى قادر، وكذا فعول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر[5].

ويرد صيغة (فعيل) بمعنى (فاعل)، أو (مفاعل) بشرط أن يكون غير مضعف، وغير معتل اللام، وصفًا لمذكر عاقل، مثل كريم، وجليس، وظريف، ونديم، فإذا قلنا: أنت جليس في بيتنا، فالمعنى: أنت جالس في بيتنا، وهكذا.

وهكذا، تتجلَّى عدة صيغ تستعمل بمعنى (اسم المفعول)، أشهرها[6]:

1. فعيل: مثل جريح ، قتيل، ذبيح، طحين.

فحين نقول: فلان جريح، وفلان قتيل، فالمعنى فلان مجروح، وفلان مقتول.

إذ استعرض الدكتور السامرائي سياقها الدلالي: "وقال النحويون: إن (فاعلًا) قد يجيء بمعنى (مفعول)، نحو: ماء دافق، أي: ماء مدفوق، وعيشة راضية، أي مرضية، قيل: "والأولى أن يكون على النسب كنابل وناشب"[7].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة، (1989م)، ص 100.

(2) السابق، ص 151.

(3) كدراسة طاهر عبد الحي شبانة، في دراسته بعنوان: ظاهرة التقارض أبعاد صرفية وملامح دلالية، مجلة كلية الآداب بجامعة المنصورة، م1(ع40)، (2006م)، 53- 118.

(4) ديوان الحطيئة، دراسة وتبويب، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1993م)، ص23.

(5) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تقديم محمد عبد المعطي، دار الكيان، ص 122.

(6) في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1992م)، ص 81.

(7) معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ط2، (2007)، ص 51.

ثم يبدي السامرائي رأيه في ظاهرة التقارض من جانب دلالي: "والذي يبدو أن ما عدل عن صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عمومًا؛ وذلك لأن النقل يفيد المبالغة في الغالب"[1].

وفي موضع آخر يبيّن مظهر التقارض بين صيغة فعيل ومفعول: "قد يؤتى بفعيل بمعنى (مفعول)، كجريح وقتيل، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: هو جريح، وهي جريح، وهو أسير، وهي أسير"[2].

وبيَّن السامرائي دلالة مجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) حينما قال: "وأما (فعيل) بمعنى (مفعول) فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه؛ بحيث أصبح سجية له أو كالسجية، ثابتًا أو كالثابت، فتقول: (هو محمود)؛ و(هو حميد)، فـ(حميد) أبلغ من (محمود)؛ لأن حميدًا يدل على أن صفة الحمد له ثابتة"[3].

ثم يأتي السامرائي على التقارض ويبيّن الدلالة بين الصيغ في باب اسم المفعول، وذكر صيغًا أخرى للدلالة على اسم المفعول، يقول: "وردت في اللغة صيغ تدل على مفعول أشهرها:

أ. فِعْل بكسر الفاء، وسكون العين: كطِحن، بمعنى مطحون.

ب. فَعَل بفتح الفاء والعين، كالنقص والسلب والكرع، فالسلب بمعنى المسلوب، والنقض بمعنى المنقوض، والكرع الماء الذي يكرع فيه.

ت. وغير ذلك كثير، ويدل على أن الصيغ يمكنها أن تتقارض مع بعضها[4].

هذا الأمر الذي جعل السامرائي يوضِّح الأثر المترتب على التقارض بين صيغة مفعول إلى صيغة أخرى، فقال: "والذي يبدو أن ما عدل عن صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عمومًا؛ وذلك لأن النقل يفيد المبالغة في الغالب"[5].

وتعقيبًا على ما سبق، نرى العلماء وعدة دراسات لم تهمل دراسة المشتقات دراسة دلالية، إلا أنهم لم يتوسعوا في دراستها وتربط في واقعها وفي تاريخها التي قيلت فيه، بل كانت دراستهم لها دلاليًّا في بنيتها وصيغتها الصرفية السطحية، بقطع النظر عن سياقها التي وردت أو قيلت فيه.

## الإطار الثاني: تقارض الصيغ الصرفية في المشتقات: دراسة تطبيقية

### أولًا: التقارض في صيغة (مُفْتَعل)

يأتي تقارض الصيغ الصرفية الاشتقاقية على صيغة (مُفْتَعل) حينما تتقارض فيه صيغ اسم الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان، والآلة في تلك الصيغة ذاتها، إلا أن دلاليًّا تختلف كل منها عن غيرها وفي معناها. وبالنظر إلى دلالة كل صيغة، فاسم الفاعل منها قد عرَّفه النحاة بأنه الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته، واتفقوا أن يؤتى بوصف الفاعل من غير

---

(1) السابق، ص 64.
(2) السابق، ص 53.
(3) السابق، ص 53.
(4) السابق، ص 58- 62.
(5) السابق، ص 64.

الثلاثي المجرد من غير الثلاثي بلفظ مضارعه، والإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر ولو تقديرًا[1].

واسم المفعول منه على تلك الصيغة، فقد ذكر الشاطبي في سياق مقارنته باسم الفاعل "أن بنية اسم المفعول من غير ذي الثلاث موافقة لبنية (اسم الفاعل) لا فرق بينهما إلا في فتح ما قبل الآخر الذي كان في اسم الفاعل مكسورًا، وما سوى ذلك فهو مِثله من زِنة المضارع، مع سِبْق الميم المضمومة"[2].

أما اسما الزمان والمكان فيصاغان مما زاد عن ثلاثة، كصياغة اسم المفعول الزائد عن ثلاثة، وذلك بإبدال ياء مضارعه ميمًا مضمومة ومفتوح ما قبل آخره[3].

فلا يمكن التمييز بين الصيغ المتقارضة من صيغة واحدة إلا من حيث الدلالة والمعنى الذي تبدت الصيغة من خلاله وتشكَّلت في لحظة واقع القول، من خلال زمانها، وهذا الزمان هو الزمان الحاضر الذي يحتوي على حالة الأصل في اللفظة، وهو ما يتبدى ويتشكَّل في الذهن في لحظِهِ[4]،

فقولنا مثلًا لصيغة مفتعل (مختار):

1. أنا مختارٌ لهذا الطالب/ مختارٌ لهذا الطالب (اسم الفاعل).
2. هذا الطالب مختارٌ من بين زملائه لبعثة الحج (اسم مفعول).
3. يوم الجمعة مختار الطلاب المسافرين (اسم زمان).
4. وفي ساحة الجامعة يكون مختار الطلاب (اسم مكان).

هذه الصيغة (مختار) صالحة لأن تكون لاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان، لكن ما المعول في التمييز بينها؟

فالمعول في التمييز بين الصيغ المتقارضة لاسمي الفاعل والمفعول وبين اسمي الزمان والمكان، هو النظر دلالتهما مما هي عليه، أو بالنظر إلى لحظة الأصل؛ ذلك ففي اسم الفاعل "كأنما نقوم بعملية ذهنية تمر أولًا بالفعل المضارع، ليصاغ بعد ذلك اسم الفاعل"[5]. فالشروط التي وضعها النُّحاة لإعمال اسم الفاعل عمل الفعل ونصب المفعول أن يكون اسم افاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، أو الاستمرار المتجدِّد، وأن اسم الفاعل لا يدل بنفسه على زمن معيَّن، وأنه يدل على معنى مجرد حادث؛ أي عارض يطرأ ويزول، فليس له صفة الثبوت والدوام[6]. وعندما أشار سيبويه[7] إلى عمل اسم الفاعل عمل الفعل، ذكر الأمثلة الآتية:

أ. هذا ضاربٌ زيدًا غدًا.
ب. هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة.
ت. كان زيدٌ ضاربًا أباك.

---

(1) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، (1383ه)-، ص270.

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، المحقق: محمد البنا، وعبد المجيد قطامش، 4/ 383.

(3) شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق، ص 133.

(4) بتصرف: فلسفة الصرف العربي: دراسة في المظهر الشيمي للكينونة، خالد كموني، المركز الثقافي العربي، (2017م)، ص 281- 282.

(5) النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، (1971م)، ص 158.

(6) النحو الوافي، عباس حسن، ط15، دار المعارف، 3/ 238 و247.

(7) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408ه)، 1/ 164.

إذ إنه يشترط الدلالة الزمنية المستقبلية أو الحالية في الجملة، بدليل كلمتي: (غدًا، الساعة). إذن فدلالتها هي لحظة تمثيلها لحظة الأصل من حيث أنها تدل على الحالية والاستقبالية، وعلى ما تدل (الفاعلية) في زمنٍ مخصوص. وكذا اسم المفعول فتمثيله للحظةِ وقوعه ولحظة الأصل هو غياب تلك (الفاعلية)، وذهاب دلالة الحال والاستقبال لحدثه؛ ذلك لأن الأحداث في علاقتها بلحظة الأصل وتمثُّل وقوعها هي "بنية تصورية مشابهة لبنية الأشياء المادية في علاقتها بالمكان... ذلك أن الأحداث هي ذوات من الدرجة الثانية لها بالزمان نفسُ النسبة التي للذوات من الدرجة الأولى بالمكان"[1].

فيتعيَّن المراد من ذلك والتمييز في الدلالة بين الصيغ المتقارضة لصيغة واحدة –كما ذكر تمام حسَّان[2]- بقرينة معنوية، وبالعلاقات السياقية في تحديد تلك الدلالات الصرفية الاشتقاقية؛ في الفاعلية لاسم الفاعل، وغياب هذه الفاعلية ووقوع الفعل على اسم المفعول، وما "فُعل فيه الفعل من زمانٍ أو مكان"[3].

## ثانيًا: التقارض في صيغة (فَاعِل)

تتقارض على صيغة (فاعل) معان صرفية مختلفة، منها:

**اسم الفاعل**، إذ الصيغة القياسية له من الثلاثي المجرد. أما **الصفة المشبهة** إذا قُصد بصيغة (فاعل) معنى الثبوت والدوام، كطَاهر القلب وشاحط الدار، فهي صفة مشبهة، فهي تكون على نوعين إذا كانت من فعل ثلاثي، "أحدهما: ما وازن المضارع، نحو طاهر القلب، وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم

(1) قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، (2016م)، 168، 169.
(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط6، (2009م)، ص 191، 192.
(3) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مكتبة العاني، (1982م)، 1/ 664.

يوازنه -وهو الكثير - نحو جميل الظاهر وحسن الوجه"[1]. وقد ترد **الصفة المشبهة** على مفعول إذا قُصد بها الثبوت كما وردت على فاعل، كمهزول فصيله، ومشكور فعله[2].

أما **المبالغة** فيتعين المعنى في صيغته إذا كانت تابعة لما قبلها، كقولهم: شُغْلٌ شاغلٌ وشِعْر شاعِرٌ[3]. وغير ذلك من التداخل مع صيغ المبالغة. هذا الاضطراب حمل العلماء العرب على وضع تصنيفات وأوزان كثيرة للتفريق بينها.

وتلك القضايا الشائكة تناولها المحدثون إلى أن وصلوا إلى تخصيص **اسم الفاعل** بمعنى الحدوث والتجدد، أما **صيغ المبالغة** تخصصت بمعنى تكثير الفعل، وخصصت صيغ الصفات المشابكة بمعنى الثبوت والاستمرار[4].

ووضعوا مقياسًا آخر للتمييز بين **الصفة المشبهة** و**صيغ المبالغة** فما كان لازمًا فهو للصفة المشبهة وما كان متعديًا فهو إلى الصيغ المبالغة[5]. فهو بهذا المعنى فإن الصفة المشبهة استقر تأثيره على (الفاعل) ولم يتعد إلى شيء آخر، فمثلًا أن الإبصار لا يؤثر إلا في المبصِر ولا تأثير له على المبصَر .وصيغة المبالغة ينتقل أثره إلى شيء آخر خارج عنه، كإضرام النار وقطع الخشب وتفجير الماء... إلخ[6].

وللتعدية معيار التفريق بين **اسم الفاعل** و**الصفة المشبهة**، حين يكون التعدية إلى المفعول به، فيكون (عالم) في قولنا: (هو عالم بالمسألة) اسم فاعل، وفي قولنا (ابن خلدون عالم) صفة مشبهة..

وحين أجروا **الصفة المشبهة بفاعلها** انحصرت علاقتها به، أما **اسم الفاعل** انحصرت علاقته بالفعل؛ فتدرك آلية المعنى للصفات المشبهة حينما تتقارض مع فاعلها، وتدرك في (اسم الفاعل) حين تتقارض مع الفعل، فـ(فاعل) "جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضربٍ، فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل (فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت هذا ضاربٌ زيدًا إلى فاعل ظاهر؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل)"[7]. وعلى هذا عد سيبويه اسم الفاعل شبيهًا من الناحيتين التركيبية والمعنوية بالفعل المضارع؛ لأنه دال على استمرارية الحدث ويتعدى إلى المنصوب، ويتعلق بغير الفاعل[8].

إلا أن اشتقاق **اسم الفاعل** من الفعل الدال على حالة أو صفة غير ممكن في العربية، وسُمِّي المشتق الاسمي المستخرَج منه والوارد على وزن فاعل صفة مشبهة، مثل: شائق، صادق، حائر ... فرغم اقتراض هذه الأسماء مع اسم الفاعل في الوزن نفسه فهي صفات وليست أسماء فاعل؛ لأن اسم الفاعل لا يشتق إلا من الأفعال المعبرة عن معنى العلاج. أما الصفة المشبهة فتكتسب دلالاتها من الفعل الذي تشتقّ منه، إذ لو رجعنا إلى أفعال تلك الصفات لوجدنا الفعل نفسه يحمل الدلالة على الصفة[9].

---

(1) شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله الهمذاني المصري (ت769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، (1980م)، 3/ 141.

(2) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، (1965م)، ص279.

(3) لسان العرب، (سعل).

(4) ينظر: المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: دراسة صرفية إحصائية، سيف الدين الفقراء، الجامعة الأردنية، (2002م)، ص 107.

(5) المرجع السابق.

(6) ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، (1994م)، ص 223 و 382.

(7) الكتاب، 1/ 189.

(8) المرجع السابق، 1/ 162.

(9) ينظر: نحو تصنيف دلالي للمقولات النحوية، الفعل نموذجًا: مقاربة عرفانية، عفاف موقو، حوليات الجامعة التونسية، ع(61)، (٢٠١٦م)، 155- 190، ص ١٧٢.

ويتساءل السامرائي عن علاقة الثبوت والحدوث في دلالة الاسم، ودرجة الارتباط والوضوح بينهما، إذ أوضحها حين ذكر موقع اسم الفاعل الدلالي من بين صيغ أخرى متعددة متقارضة: "يقع اسم الفاعل وسطا بين الفعل والصفة المشبهة... فهو أثبتُ وأدوَمُ من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة"[1].

فنجد جهد اللغويين والصرفيين قد انصب في باب الأفعال؛ بحثًا في وجوه التقارض بين الصيغ، وفيما بين المظاهر الشكلية والمظاهر المعنوية من مطابقات، وفي باب المشتقات الاسمية المتصلة بالأفعال، من خلال تمييزهم بين صيغتين متشابهتين: **اسم الفاعل** و**الصفة المشبهة**؛ ولكون اسم الفاعل مشتقًا "من فعَل لمن قام به لمعنى الحدوث"[2]، والصفة المشبهة "من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت"[3]. فما يظهر بالمقارنة بينهما لوصف بنيتهما الزمانية الداخلية هما سمتا الحدوث والثبوت. فالحدوث هو الوقوع في زمن مخصوص من الأزمنة الثلاثة، والثبوت هو اللزوم، أو الاستمرار في جميع الأزمنة[4]. فهذا التمييز بين اسم الفاعل والصفة المشبهة يكمن في سمة التخصيص الزماني أو في البنية الزمانية الداخلية للحدث، وهي هنا التمييز بين سمتين؛ سمة الحدوث، وسمة الثبوت.

فلم يكن هذا التمييز بمعزل عن السياق التركيبي للصيغتين؛ **اسم الفاعل** و**الصفة المشبهة**، مثلًا في كلمة طاهر، ففي قولك: (مَرَرْتُ برجل طاهر) اسم فاعل، لكنها في قولك: (طاهر القلب) صفة مشبهة[5]، فقد اكتسب اسم الفاعل معنى الحدوث من السياق وفقد المعنى الوضعي الدال على الإطلاق كما في الصفة المشبهة؛ أي تقيَّد بزمان مخصوص. فالصيغتان تتقارضان في صفة الطهارة بذات الموصوف لكنهما ما يميزهما من الناحية الدلالية فيهما؛ هو من حيث التمثيل الزماني لهذا التقارض، فتحلّ الصفة في الموصوف على وجه الإطلاق في الصفة المشبهة (أي ذو طهارة) وهي فاعلها من حيث المعنى. ولكن على جهة التجدد والتحول في اسم الفاعل، فيكون حصولها وحلولها في الموصوف في أحد الأزمنة بعد أن لم تكن حاصلة (أي كان طاهرًا أو سيكون بعد أن لم يكن أو سيكون). فهذا فرق أساسٌ نابع من الخصائص الزمانية العامة المميزة بينها من حيث هي تمثيلات زمانية وحدثية[6].

فاسم الفاعل يأتي "للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر"[7]. بخلاف الصفة المشبهة لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم، فلا زمان لها إلا الحاضر أي أنها تصف الحال، وليست مرتبطة بزمان كاسم الفاعل، وهذا مصدر ثبوتها؛ أي الثبوت المجاوز للزمن، وهناك إقرار لدوامية الصفة، موكدة للثبوت نافية للاحتمال[8].

بل حُمل اسم الفاعل على كونه تابعًا في المعنى؛ ما رواه اللغويون في مثل: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا)، و(ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ). والحق أن هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا) المعطوف فيه ليس على إرادة الباء، ومعنى ذلك أن الخبر مؤكد والمعطوف غير

---

(1) معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار، عمان، ط ٢، (٢٠٠٧م)، ص ٤١.
(2) شرح الكافية، الاستراباذي، تحقيق: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية، 3/ 114.
(3) السابق، 3/ 431، 432.
(4) ينظر: السابق، 3/ 432.
(5) المقاصد الشافية، أبو إسحق إبراهيم الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، المحقق: د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، (٢٠٠٧م)، 4/ ٣٨٩.
(6) ينظر: شرح الكافية، الاستراباذي، ٣/ ٤٣٢ و٤٣٣. وينظر بتصرف: المعاني الجهية والمظهرية، ص ٢٠٣.
(7) التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، علي الشرواني (ت ١٣١٨هـ)، حيدرأباد، (١٣١٢ه)، ص ١١٢.
(8) ينظر: فلسفة الصرف العربي، ص ٢٠٥، ٢٠٦.

مؤكد، فإنك نفيت القيام نفيا مؤكدًا، ونفيت القعود نفيًا غير مؤكد، فإذا جررت المعطوف فقلت: (ليس محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكدًا أيضًا كنفي القيام[1].

والحقيقة أن التمييز بين الصيغ المتقارضة معنويًّا ليس على تقدير حركة أو إضمار فعل أو بتأثير عامل كما سبق تحليله، وكما ذكره اللغويون، بل قلَّ أن نرى عندهم اختلافًا وتغييرًا أو أثرًا في تصوير المعاني والدلالات، ولم يبينوا فرقًا بين أن تنصب أو ترفع، أو أن يحدث ذلك تغيير في المعاني ودلالاتها.

(1) معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، (٢٠٠٠م)، ٣/ 265.

**الخاتمة :**

إن فكرة دراسة التقارض في الصرف يفتح آفاقًا واسعة لدراسة الظاهرة. فدراسته مهملٌ من الجانب الصرفي، بل لم ينظر إليها من جانب دلالي أو سياقي في الدراسات الحالية؛ ذلك أن التحليل الدلالي هو معالجة تركيب الألفاظ على المعاني فيما خرج عن غالب الاستعمال من تبادل الأوزان في المحال، والتقارض بينهما في الأحكام، ومعالجة الألفاظ بالنظر إلى واقع استعمالها وتاريخها.

**وقد خلصت الدراسة إلى نتائج، منها:**

لم تهمل الدراسات السابقة دراسة المشتقات دراسة دلالية، إلا أنهم لم يتوسعوا في دراستها أو أن تربط بواقعها وتاريخها التي قيلت فيه، وكانت دراستهم لها دلاليًّا في بنيتها وصيغتها الصرفية السطحية، بقطع النظر عن سياقها التي وردت أو قيلت فيه .

إن المعول في التمييز بين الصيغ المتقارضة لاسمي الفاعل والمفعول وبين اسمي الزمان والمكان، هو النظر في دلالتهما مما هي عليه، أو بالنظر إلى لحظة الأصل وتاريخها، أو في اللحظة والواقع اللغوي التي قيلت فيها.

تتحدد فهم دلالة الصيغ الاشتقاقية المتقارضة بالقرائن المعنوية، وبالعلاقات السياقية؛ في الفاعلية لاسم الفاعل، وغياب هذه الفاعلية ووقوع الفعل على اسم المفعول، وما فُعل فيه الفعل من زمانٍ أو مكان.

لا يمكن فهم الدلالة للصيغ المتقارضة على تقدير حركة أو إضمار فعل أو بتأثير عامل، وقلَّ أن نرى بمصاحبة تلك العوامل اختلافًا وتغييرًا أو أثرًا في تصوير المعاني والدلالات، وقلَّ أن تُحدث تغييرًا في المعاني ودلالاتها.

## المراجع والمصادر


- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (٢٠٠١م).
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، (1985).
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، (1992م).
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، (2000م).
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 2/ 88.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، (1990).
- ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف.
- مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، (1986).
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت).
- المستنير في تخريج القراءات المتواترة، محمد سالم محسن، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- مغني اللبيب، لابن هشام، بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، (د.ت)، ص 70.
- وسائل التوفيق بين القاعدة والتطبيق، عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة:2015/9/21 ميلادي - 1436/12/7 هجري، ص 3. مسترجع من : yR 4https://cutt.us/hM
- ظاهرة التقارض: أبعاد صرفية وملامح دلالية، طاهر عبد الحي شبانة، مجلة كلية الآداب بجامعة المنصورة، م1(ع40)، (2006م).
- الخصائص، أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- عوامل التطور اللغوي، أحمد عبد الرحمن حماد، دار الأندلس، (1983م).
- التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد المنعم عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، (1981م).
- المزهر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، (د.ت).
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط8، (2003م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة، (1989م).
- ديوان الحطيئة، دراسة وتبويب، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1993م).
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تقديم محمد عبد المعطي، دار الكيان.
- في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1992م).
- معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ط2، (2007).

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، (1383ه).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، المحقق: محمد البنا، وعبد المجيد قطامش.
- فلسفة الصرف العربي: دراسة في المظهر الشيمي للكينونة، خالد كموني، المركز الثقافي العربي، (2017م).
- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، (1971م).
- النحو الوافي، عباس حسن، ط15، دار المعارف.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408ه).
- قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، (2016م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط6، (2009م).
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مكتبة العاني، (1982م).
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله الهمذاني المصري (ت769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، (1980م).
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، (1965م).
- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: دراسة صرفية إحصائية، سيف الدين الفقراء، الجامعة الأردنية، (2002م).
- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، (1994م).
- نحو تصنيف دلالي للمقولات النحوية، الفعل نموذجًا: مقاربة عرفانية، عفاف موقو، حوليات الجامعة التونسية، ع(61)، (٢٠١٦م).
- معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار، عمان، ط ٢، (٢٠٠٧م).
- شرح الكافية، الاستراباذي، تحقيق: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية.
- المقاصد الشافية، أبو إسحق إبراهيم الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، المحقق: د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، (٢٠٠٧م).
- التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، علي الشرواني (ت ١٣١٨هـ)، حيدرأباد، (١٣١٢ه).
- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، (٢٠٠٠م).

فهرس المحتويات ..... 1816
المقدمة ..... 1817
1. الإطار النظري ..... 1817
أولًا: مفهوم التقارض في اللغة والاصطلاح ..... 1817
ثانيًا: موقع التقارض عند علماء العرب قديما وحديثًا وموقفهم منه .... 1819
ثالثًا: علاقة التقارض بالمصطلحات اللغوية الأخرى ..... 1820
رابعًا: التقارض في البنية الصرفية..... 1821
الإطار الثاني: تقارض الصيغ الصرفية في المشتقات: دراسة تطبيقية ..... 1823
أولًا: التقارض في صيغة (مُفْتَعل) ..... 1823
ثانيًا: التقارض في صيغة (فَاعِل) ..... 1825
الخاتمة ..... 1829
المراجع والمصادر ..... 1830